

**AFRICAN UNION**

**الاتحاد الأفريقي**



**UNION AFRICAINE**

**UNIÃO AFRICANA**

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700  
Website: [www.africa-union.org](http://www.africa-union.org)

---

**مؤتمر الاتحاد الأفريقي**

**الدورة العادلة الحادية عشرة**

**شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، 30 يونيو-1 يوليو 2008**

—

**ASSEMBLY/AU/7 (XI)**

**ارتفاع أسعار السلع:**

**التعجيل بالاستثمارات الازمة للاستجابة**

**لإنعدام الأمن الغذائي والتغذية**

—

**ارتفاع أسعار السلع:****التعجيز بالاستثمارات اللازمة للاستجابة****لعدم الأمان الغذائي والتغذية**

**أولا - سياق أسعار الغذاء المرتفعة في أفريقيا:**

**أ ) الوضع الحالي:**

1- يعاني العالم من زيادة مثيرة في الأسعار الدولية للسلع الغذائية الأساسية وقد ارتفع مؤشر أسعار الغذاء للفاو في عام 2006 بنسبة 68% وكذلك بنسبة 24% في عام 2007. وكان متوسط المؤشر في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2008 أعلى بنسبة 53% مما كان عليه بالنسبة لنفس الفترة من عام 2007. وقد ظلت هذه الزيادة في أسعار الغذاء سريعة ومطردة وعبر جميع المحاصيل الرئيسية، منتجات الألبان والثروة الحيوانية. وأن أفريقيا هي أكثر المناطق تأثراً، فعلى سبيل المثال، في كوت ديفوار، كانت أسعار الأرز في مارس 2008 ضعف مستواها قبل عام مضى، بينما كانت أسعار القمح في السنغال في فبراير 2008 ضعف مستواها في العام السابق كما ارتفعت أسعار السراغوم بنسبة 56%. وقد تضاعفت في نيجيريا أسعار السراغوم والدخن في الأشهر الخمسة الماضية. وبلغت أسعار دقيق القمح في المناطق الشمالية من الصومال ثلاثة أضعافهما تقريباً خلال 12 شهراً، وازدادت في السودان (الخرطوم) بنسبة 90%. وكان سعر الذروة في أوغندا أعلى بنسبة 65% في مارس 2008 منها في سبتمبر 2007. وكانت أسعار الذرة في مارس 2008 في موزمبيق (مابوتوك) أعلى بنسبة 43% منها قبل عام مضى. وبالإضافة إلى ذلك فقد كان هناك تقلبات في الأسعار بدرجة أكبر بكثير منها في الماضي

واستمرت مدة أطول من الأسعار المرتفعة في السابق. وتظل الأسعار مرتفعة اليوم على الرغم من أن إنتاج الحبوب في العالم قد انتعش، وازداد بنسبة 4.7% في عام 2007 و2.6% في عام 2008 (مقدمة). وتشير الإسقاطات المتوسطة المدى المتاحة بواسطة المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/الفاو، إلى أن أسعار الغذاء ستبقى أعلى من مستوى اتجاهها السابق في المستقبل المنظور. ومن المحتمل أن تكون أسعار السلع الغذائية للعشرة أعوام القادمة أعلى مما كانت عليه خلال العشرة أعوام السابقة، على الرغم من توقع انخفاض ضئيل في عام 2009 أو 2010.

-2- نتيجة لأسعار الغذاء المتزايدة فإن أوضاع موازين المدفوعات قد تدهورت في البلدان منخفضة الدخل ذات العجز في الغذاء. وكان إجمالي تكاليف الواردات الغذائية للبلدان النامية 254 بليون دولار أمريكي في عام 2007، وأعلى بنسبة 33% مما كانت عليه في عام 2006 الذي كان بالفعل أعلى بنسبة 13% مما كان عليه عام 2005. وكانت الفواتير السنوية للواردات الغذائية للبلدان المذكورة أعلاه أكثر بضعفين من مستواها في عام 2000. ونتيجة لذلك فإن التدهور الأساسي في حساباتها الحالية تصل في بعض الأوقات إلى أكثر من 3% من إجمالي الناتج المحلي. ومن ثم، فإن معالجة الأسعار المرتفعة للواردات من الغذاء والطاقة تتضمن عبئاً ثقيلاً على كاهل البلدان المذكورة آنفاً، حيث يتعين عليها بصفة خاصة معالجة المشاكل القائمة حالياً المتمثلة في نقص التغذية. وقد ظلت البلدان الأفريقية متضررة على وجه الخصوص بصورة حادة، وبالإضافة إلى ذلك، يقدر البنك الدولي أن حوالي 100 مليون شخص قد أقحموا في دائرة الفقر نتيجة لارتفاع الأسعار المرتفعة خلال العامين الأخيرين. وقد أدى هذا الأمر إلى تغير مظاهرات وأعمال الشغب وأسهم حتى في عدم الاستقرار السياسي. كما أن

الاضطرابات المتصلة بأسعار الغذاء المرتفعة قد حدثت بالفعل في عدد من البلدان في أفريقيا، بما في ذلك بوركينافاسو، والكاميرون، ومصر، وغينيا، وموريتانيا، والمغرب والسنغال. بيد أن الزيادة المفاجئة في أسعار الغذاء يمكن النظر إليها ليست كتهديد فحسب، بل كفرصة أيضا. وأن صافي البلدان المصدرة وصافي مبيعات الأسر المعيشية سوف تستفيد في العادة من الأسعار المرتفعة، وإذا ما تم نقل مؤشرات الأسعار بصورة سليمة إلى المنتجين. ويمكن للأسعار المتزايدة أن ترفع من الدخول وتحدث توسيعاً في الإنتاج وتشجع على مزيد من الاستثمارات في الأصول الإنتاجية.<sup>1</sup>

#### ب ) أسباب أسعار الغذاء المرتفعة

##### -3- هناك خمسة أسباب رئيسة توضح الزيادة في أسعار الغذاء:

(1) هبط إنتاج الحبوب العالمي بنسبة 3.6% في عام 2005 ونسبة 6.9% في عام 2006 نتيجة لرداءة الطقس في البلدان الرئيسية المنتجة مثل استراليا.

(2) مستويات المخزون منخفضة للغاية مما يضخم من أثر أوجه العجز في الإنتاج حيث ساوى الأسواق قلق إزاء الافتقار إلى الاحتياطي.

(3) أن أسعار البترول وأسعار الغذاء مرتبطة بصورة عالية مع معامل ارتباط تقريري بما يزيد عن نسبة 0.6. ولقد أحدث الارتفاع السريع في أسعار البترول ضغطاً متزاذاً على أسعار الغذاء حيث أن أسعار السماد قد بلغت ثلاثة أضعاف تقريرياً وتضاعفت تكاليف النقل طوال فترة عامين.

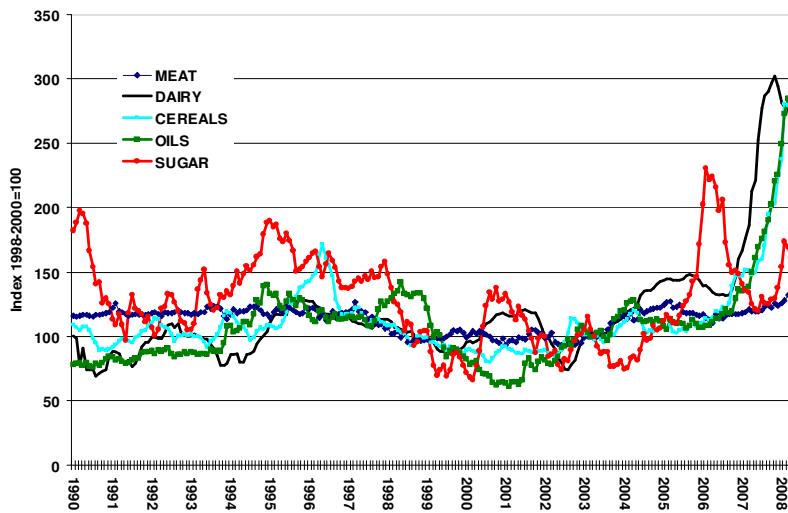
(4) لقد اتجه الطلب المتزايد من قطاع الوقود الإحيائي أيضاً إلى دفع الأسعار إلى أعلى. ومن المقرر أن حوالي 100 مليون طن من الحبوب (حوالي 4.7% من إجمالي الإنتاج العالمي للحبوب) يتم استخدامها للوقود الإحيائي في الفترة 2007/2008. ومن المتوقع أن تستخدم الولايات المتحدة وحدها في الفترة 2008/2007 حوالي 80 مليون طن من الذرة لإنتاج الإيثانول، وهي زيادة بنسبة 37% عن العام السابق.

(5) يؤدي النمو الاقتصادي في بعض البلدان النامية الكبيرة إلى تغيرات في التغذية وطلب متزايد على المحاصيل الغذائية. وقد بلغ استهلاك اللحوم عبر الأعوام الـ15 الأخيرة أكثر من الضعف في الصين وازداد بنسبة 70% في البرازيل و20% في الهند. وبما أنه يتم استهلاك حوالي 7 كيلوجرام من الحبوب لإنتاج كيلوجرام واحد من اللحم، فإن هذا التحول في التغذية يؤدي أيضاً إلى ارتفاع أسعار الحبوب.

### ج ) اتجاهات عالمية طويلة المدى لأسعار الغذاء المرتفعة:

-4- ازدادت أسعار العديد من السلع الغذائية منذ عام 2001، وبصورة باهظة على وجه الخصوص في عامي 2007 و2008. (أنظر الشكل 1). وأن الزيادة المفاجئة الحالية في أسعار الغذاء يتميز عن تلك السابقة في فترتها الزمنية ومدى عرضها. وقد أثرت الزيادة على جميع السلع الغذائية تقريباً على الرغم من أن ذلك كان بدرجات مختلفة، كما ازدادت تقلبات الأسعار كذلك.

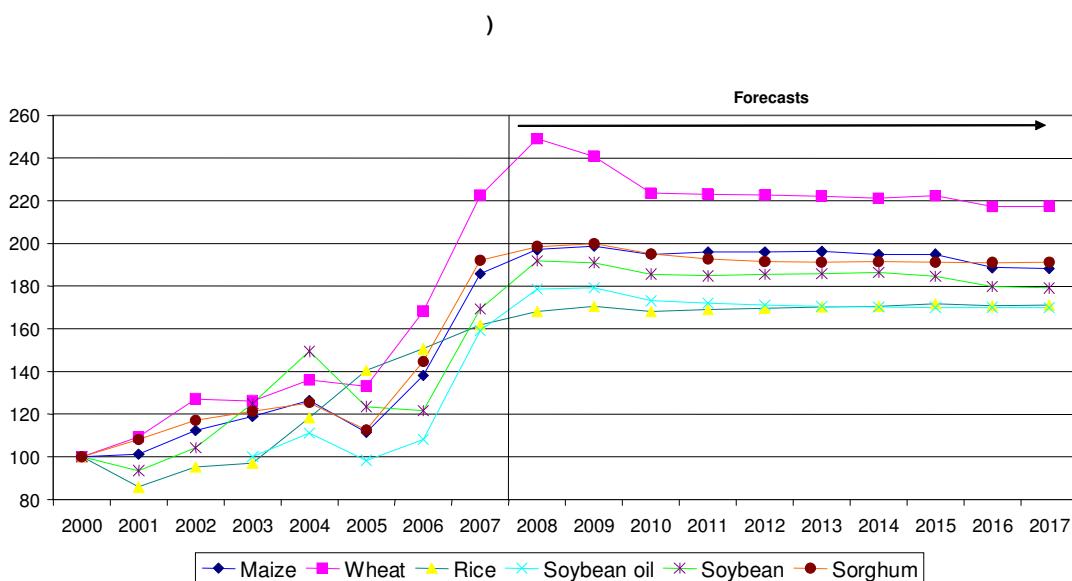
**الشكل 1: المؤشرات الشهرية للأسعار من الفاو لمجموعات السلع الغذائية الأساسية**  
**: (100 = 2000 - 1998)**



5- إن أسعار الغذاء المستقبلية محفوفة بالشك، فالعوامل المؤقتة مثل الجفاف في أستراليا والكساد في الولايات المتحدة سوف تتضاءل. ولكن تغيير أنماط الطلب، وأسعار الوقود والسماد المرتفعة، والتغير المناخي هي هيكلية على نحو أكثر. وينبغي أن تؤدي الأسعار المرتفعة، من ناحية مبدئية، إلى إنتاج أعلى وأسعار منخفضة. ومع ذلك فإن آثار التغير المناخي على الإنتاج الزراعي والطلب على الوقود الأحيائي (مع ربط الغذاء وأسواق الوقود) تخلق شكوكا هائلة فيما يتعلق بالآلية "العادية" للأسواق. وفضلا عن ذلك تسود الشكوك أيضا حول الإمكانيات للتكنولوجيا الأحيائية في زيادة العائدات، وقيام الجيل الثاني من الوقود الإحيائي بمعالجة احتياجات الطاقة دون التأثير على أسواق الغذاء. وعلى الرغم من هذه الشكوك تنبأ معظم المؤسسات بأن الأسعار لمعظم السلع ستبلغ الذروة في عام 2008 أو 2009، وأن تهبط بعد ذلك بصورة تدريجية

ولكن إلى مستويات تبقى مرتفعة نسبياً. ومن المحتمل أن يكون متوسط مستويات أسعار الغذاء للعشرة سنوات السابقة (أنظر الشكل 2).

**الشكل 2: التنبؤات بأسعار الغذاء ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لوحدة التحريات الاقتصادية والمعهد الدولي لبحوث سياسات التغذية الفاو والبنك الدولي (100 = 2000):**



6- ظلت المخزونات العالمية من الحبوب في هبوط حيث أن الطلب قد أدى على العرض في السنوات الأخيرة. وقد بلغت مخزنات الحبوب أدنى مستوياتها في ما يزيد عن عقدين. وأسهمت المخزنات المنخفضة في تقلب الأسعار التي ظلت مرتفعة نسبياً في السنوات الأخيرة كما أن تكاليف النقل المرتفعة قد أسهمت أيضاً في تقلب الأسعار. وتأتي الزيادة الأخيرة بعد هبوط مطول في أسعار العديد من السلع الزراعية، وصل إلى انخفاضات تاريخية في أواخر التسعينات. وقد ظلت أسعار الحبوب في هبوط نظراً لأن الإنتاجية قد استفادت من الثورة الخضراء، بينما ظل نمو الطلب يتباطأ

نتيجة للنمو السكاني المنخفض والفقر المستمر في بعض البلدان، وبلغ المستويات المتوسطة إلى مستويات عالية من استهلاك الحبوب في بلدان أخرى، مثل الصين.

#### ثانياً - آثار وتداعيات أسعار الغذاء المرتفعة:

##### (أ) آثار على الاقتصاديات الوطنية والإقليمية:

7- إن أسعار الغذاء المرتفعة تؤثر على البلدان بصورة مختلفة اعتماداً على ما إذا كانت من صافي المصدرين أو المستوردين للغذاء. وسوف تستفيد صافي البلدان المصدرة من شروط التجارة العالمية كما ستعاني منها، وسوف تواجه صافي البلدان المستوردة، من الناحية الأخرى، شروط تجارة منخفضة وفاتورة أكبر من الواردات الغذائية. وتعتبر البلدان الأفريقية بصفة عامة من صافي البلدان المستوردة للغذاء، بما يوصي أن أسعار الغذاء المرتفعة قد أدت إلى خسارة شاملة في شروط تجارتها، وبالإضافة إلى ذلك فإن معظم البلدان الأفريقية هي من صافي البلدان المستوردة للوقود، وعليه فقد واجهت تكاليف أعلى لاستيراد النفط إضافة إلى تكاليف أعلى لاستيراد الغذاء. وإن تكاليف الوقود المرتفعة تسهم أيضاً في ارتفاع أسعار الأغذية من خلال تأثيرها على تكاليف الشحن والنقل، فعلى سبيل المثال، كانت تكاليف النقل بالنسبة لشحنات برنامج الغذاء العالمي من بيومونت تكساس إلى جيبوتي قد ازدادت بنسبة 55% فيما بين ديسمبر 2006 وفبراير 2007.

8- إن ارتفاع أسعار الأغذية العالمية يؤدي إلى زيادة ضعف البلدان النامية المستوردة للغذاء. وأن الواردات الغذائية "كصمام أمان" عندما تعاني البلدان من هبوط في الإنتاج المحلي تتخطى على أثر تضاؤلي على الأسعار. ولكن الأسعار الدولية المرتفعة وقيود التصدير قد جعلت من الأصعب

تشغيل صمام الأمان هذا. وقد فرضت عديد من البلدان مثل الأرجنتين ومصر والهند وكازاخستان وروسيا وأوكرانيا وفيتنام ضرائب تصدير وحظرا على التصدير أو قيودا على التصدير. وتميل معظم البلدان الأفريقية، باستثناء القليل منها إلى متابعة سياسات تقيدية في تجارة الغذاء (مثل التعريفات الواردات والحظر على الصادرات)، وأن هذا لا يحد من نقل التغيرات في الأسعار الدولية. ويبدو أن النقل المنخفض مفيد في حالة الأسعار المرتفعة (عن طريق وقایة المستهلكين المحليين من أسعار الغذاء المرتفعة)، ولكن يمكن أن يكون غير موات أيضاً نظراً لأن فوائد الأسعار الدولية المنخفضة لن تفدي المستهلكين في البلدان المستوردة. ويمكن أن يبرهن، بصورة أعم على أنه مكلف للخزينة ومتسبب في اختلالات هيكلية وعوائق طويلة المدى للإنتاج المحلي والتجارة، الشيء الذي يمكن أن يكون في نهاية الأمر أشد ضرراً بسير الإمدادات الغذائية وأسعار الأغذية.

-9- تعتبر الأغذية في البلدان النامية مسؤولة أصلاً عن حصة كبيرة من مؤشر أسعار المستهلكين، ومن ثم فإن ارتفاع أسعار الغذاء سيؤدي إلى ضغط تضخمي متزايد. ومن المرقب أن يزداد التضخم العام في أفريقيا من 6.4% في عام 2006 و6.3% في عام 2007 إلى 7.5% في عام 2008 مع ما يزيد عن 10 بلدان يتوقع أن تتضاعف فيها معدلات التضخم الرقمية.

-10- يمكن أن يساهم ارتفاع أسعار الغذاء أيضاً في اختلالات مالية، كما أنه من المحتمل أن يزداد الإنفاق الحكومي على صافي برامج السلامة سواء على أساس الغذاء أم لا - إما لأن عدد المستفيدين، في ازدياد أو لأن التكاليف الواقع المستفيد، في ارتفاع، أو الاثنين معاً. وفضلاً عن ذلك فقد خفضت العديد من الحكومات الضرائب والتعريفات على الأغذية للتخفيف من أثر ارتفاع الأسعار.

**ب ) الآثار على صعيد الأسر المعيشية:**

11- إن ارتفاع أسعار الغذاء قد يعرض للخطر مكافحة الجوع، حيث إنه يجعل من الأصعب على الأسر المعيشية الحصول على إمكانيات الوصول إلى الغذاء. وأن مجموعات السكان الأكثر تعرضا لارتفاع أسعار الغذاء هي تلك التي تشتري غذاء أكثر مما تبيع (صافي المشترين)، وتتفق حصة كبيرة من دخلها على الغذاء وتوجد تحت تصرفها آليات قليلة للمواكبة. وتشمل هذه المجموعات الفقراء في المناطق الحضرية، والريفيين الذين لا يملكون الأراضي والرعاة والعديد من صغار المزارعين والرعاة الزراعيين (إما نظرا لأنهم يزرعون محاصيل غير زراعية، ويعتمدون على المبيعات المحدودة من الماشية أو يشترون أغذية أكثر مما يبيعون). وغالبا ما يكون الرعاة في معظم الأحيان معرضين بصفة خاصة للخطر حيث إنهم قد يعانون في نفس الوقت من هبوط أسعار الماشية. ومن ثم فإن شروط التجارة بين الحبوب والماشية قد تهبط بصورة حادة، وفي الغالب في فترة قصيرة من الوقت.

12- وبالنسبة للأسر المعيشية المستضعفة، فإن ارتفاع أسعار سيترتب عليه أثر مباشر على كمية ونوعية الأغذية المستهلكة، فهو سوف يخفض من عدد الوجبات وحجم الوجبات والمصروفات. على الأغذية غير الرئيسية. وأن الأغذية الرئيسية هي في الغالب التي تجلب بصورة أساسية الدهون والمعادن والفيتامينات، التي تعتبر هامة لنمو حياة صحية ومنتجة والحفاظ عليها. وسيكون لهذه الاستراتيجيات نتائج هامة ولا سيما بالنسبة للمجموعات المستضعفة على نحو أكثر (المرضى والمسنين والأطفال والنساء الحوامل). وقد تخفض الأسر المعيشية أيضا من النفقات على الاحتياجات الأساسية الأخرى، مثل التعليم والصحة، أو تبيع الأصول

الإنتاجية مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على سبل معيشتها الحالية والمستقبلية.

13- يقدر البنك الدولي أن 100 مليون شخص قد تم الزج بهم في الفقر نتيجة لارتفاع الأسعار خلال العامين الأخيرين. ويوحي تحليل الأخطار الذي أجراه برنامج الغذاء العالمي في عدد من البلدان بأن الآثر على الأمر الغذائي بالنسبة للأسر المعيشية سيكون هاما. ومن المحتمل أن ارتفاع أسعار الغذاء سوف يجعل مكافحة الجوع أمرا عسيرا إذا بقيت أسعار الغذاء عالية ولم تتخذ إجراءات إضافية للتخفيف من تأثيرها.

### ثالثا- الاستجابات المقترحة لارتفاع أسعار الغذاء:

14- على الرغم من أن الوضع الحالي يشكل تحديات للسياسة على العديد من الجهات، فإن هناك إجراءات فعالة ومتماضكة يمكن اتخاذها لمساعدة المواطنين المستضعفين عن طريق المعونة الإنسانية والتجارة والاستثمار وسياسات الحماية الاجتماعية. وعلى ضوء الحاجة الماسة إلى مساعدة المواطنين والبلدان المحتاجة، فإن إجراءات السياسة المقترحة هنا، تدرج ضمن مجموعتين: الإجراءات الفورية قصيرة المدى والإجراءات طويلة المدى التي يتبعن اتخاذها تدريجيا الآن ولكن آثارها قد تستغرق وقتا. وأن تركيزا على تخفيف الأزمة على المدى القصير فقط سيتحقق في معالجة الأسباب الجذرية وفي تحقيق المرونة المطلوبة في نظام الغذاء.

15- يؤدي هذا المنهاج إلى ثمانية إجراءات رئيسية تتطلب جميعها اهتماما فوريا، ولكن آثارها على الفقراء وعلى الزراعة والاقتصاد ككل سوف تختلف على مر الزمن بما يتراوح بين آثار فورية وآثار مستقبلية. وسوف تعالج المجموعة الأولى من الإجراءات، وهي الإجراءات الفورية قصيرة المدى، الاحتياجات الفورية لمساعدة الغذائية والوفرة المتزايدة من الغذاء.

كما أن المجموعة الثانية من الإجراءات، وهي إجراءات الاستثمار المتوسطة إلى طويلة المدى سوف تعالج الحاجة إلى إقامة نظام غذائي أكثر مرونة وكفيل بمجابهة التحديات الحالية والمستقبلية.

16- فيما يلي إجراءات السياسة الثمانية المقترحة:

**أ) الإجراءات الفورية قصيرة المدى:**

1- التوسع في استجابات الطوارئ والمساعدة الإنسانية. وتنجذب وكالات الطوارئ الوطنية بصورة نموذجية للكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية المعقدة، ولكن ليس للكوارث الاستهلاكية البطيئة مثل أزمة الأسعار هذه. ويجب أن يتغير هذا النمط. إن وكالات الطوارئ في حاجة إلى اعتماد آليات إطلاق تعيد تنشيطها وفقا لأزمات مثل الأزمة الحالية. وهي تحتاج إلى استثمار المزيد في الاستعداد وتعبئة قدراتها القوية في معظم الأحيان لرصد ومساعدة مجموعات السكان التي يتبعين استهدافها. وتحتاج وكالات الطوارئ الوطنية أيضا إلى التعاون مع المنظمات التي تعنى بالمسائل الغذائية والزراعية والتغذوية المزمنة على الصعيدين الوطني والدولي. ونظرا لطبع أزمة الأسعار، يجب على صانعي القرار إيلاء الاهتمام التام للقراء في المناطق الحضرية . كما ينبغي توسيع نطاق التحويلات الغذائية أو النقدية. التي يجب أن تستهدف المواطنين الأشد فقرا مع التركيز على تغذية الطفولة المبكرة، والمناطق المتضررة والتغذية المدرسية معأخذ الحصص التموينية إلى المنزل، والغذاء والنقد للعمل. وللمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني دور هام يجب أن تلعبه في الأعمال ذات الصلة كما أن التحويلات المستهدفة سوف تحمى مستويات الاستهلاك الغذائي للمواطنين الذين تخدمهم البرامج القائمة حاليا.

بالإضافة إلى التمويل المتزايد سيحول دون المزيد من تدهور الأمن الغذائي والتغذوي ويزيد من الاستعداد للطوارئ.

**2- إزالة أوجه الحظر على الصادرات الزراعية:** لقد خلقت أوجه الحظر على الصادرات بين البلدان النامية مسرحاً جديداً للسياسة التجارية، للحكومات مصلحة مشروعة في العناية بمواطنيها في المقام الأول. وعليه ينبغي أن لا يكون هناك أي نوع من الوهم: أن مشكلة أوجه الحظر على الصادرات لا يمكن معالجتها بلداً تلو بلداً، وعلى الرغم من أن الموجة الجديدة من القيود التصديرية تتطلب اهتماماً دولياً عاجلاً، فإن هذه المسألة لا ينبغي إضافتها إلى جولة الدوحة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، بل ينبغي معالجتها بواسطة منتدى مختص من الأطراف الفاعلة العالمية تتفاوض طبقاً لمدونة سلوك بروح من بناء الثقة المتبادلة. وينبغي، على أدنى حد، إعادة فتح تجارة التصدير لأغراض إنسانية الآن وحتى قبل عقد أي منتدى. وأن إزالة أوجه الحظر على التصدير سوف تثبت التقلبات في أسعار الحبوب وتخفض من مستويات الأسعار بمقدار 30%， وتعزز من فعالية الإنتاج الزراعي.

**3- إعداد برامج سريعة الأثر للإنتاج الغذائي في مجالات رئيسية (البذور، السماد، الائتمان)** يتطلب العمل قصير المدى لتعزيز النمو الزراعي إمكانيات الحصول على البذور والأسمدة والائتمان للقطاع الزراعي الصغير. أما اليوم، فإن البذور الجيدة للزراعة التي تغذيها الأمطار، وبصفة خاصة في أفريقيا، تعتبر أساسية لتوسيع نطاق الإنتاج. وينبغي أيضاً أن يكون لصغار المزارعين إمكانية الوصول إلى برامج الشراء لمنتجاتهم الزراعية بأسعار دنيا مضمونة تعكس أسعار السوق الدولية طويلة المدى. وأن البرامج المدعومة مالياً

بعناء للبدور والأسمدة، والري، والكهرباء، والمياه ينبغي أن تشمل القطاع الخاص منذ البداية وتيسّر انتقالاً من "برامج نقدية" مبدئية إلى تدابير قائمة على أساس السوق وينبغي أن تركز مثل هذه البرامج المدعومة مالياً على البلدان الأقل نمواً وأن تقتصر عليها. ويعتبر التوقيت لهذه الإجراءات حاسماً لتحقيق حافز سريع للإنتاج للزراعة صغيرة الحجم وقطاع الأعمال التجارية الصغير الذي يخدم الزراعة، كما أن الأعمال المصرفية والتمويل من الأمور الهامة لتحقيق النجاح. وينبغي أن تكون هذه البرامج القصيرة المدى قد حددت ونقلت بصورة واضحة الاستراتيجيات القائمة حالياً، وعلى الرغم من أن استجابة الإنتاج ينبغي أن تكون سريعة، فإنها تحتاج إلى الدفع بدرجة كبيرة بواسطة مردودات أعلى بدلاً من توسيع المساحة. وأن برامج الإنتاج السريعة الأثر سوف تقفز ببداية النمو الزراعي على المدى القصير وتخلق فرصاً لتحقيق الدخل في الأزمة وتخفض من الأسعار.

**4-تغيير سياسات الوقود الإحيائي** ينبغي دراسة سلسلة من التدابير لتحقيق المزيد من المكاسب وجعل البدور الزيتية المستخدمة حالياً للوقود متوفرة للغذاء والتغذية. وتشمل هذه التدابير تجميد إنتاج الوقود الإحيائي على المستويات الحالية وخفضها، أو فرص التأجيل المؤقت للوقود الإحيائي على أساس الحبوب والبدور الزيتية (أي التعليق المؤقت لاستعمال الحبوب والبدور الزيتية لإنتاج الوقود الإحيائي) إلى حين هبوط الأسعار إلى مستويات معوقة طبقاً للعرض والطلب على المدى الطويل. وينبغي في نفس الوقت تقديم المزيد من الدعم لتطوير تكنولوجيات الطاقة الإحيائية التي لا تتنافس مع الغذاء. كما أن التأجيل المؤقت للوقود الإحيائي القائم

على أساس الحبوب سوف يحرر بصورة سريعة الحبوب والبذور الزيتية للغذاء. وقد يخفض هذا التدبير من أسعار الذرة بحوالي 20% ويخفض وبالتالي من أسعار القمح بحوالي 10%.

**ب ) إجراءات الاستثمار المتوسطة إلى الطويلة المدى:**

5- تهدئة الأسواق مع تنظيم للمضاربة موجهة نحو الأسواق، ومخزونات الحبوب العامة المتقاسمة، والتمويل المعزز للواردات الغذائية، والمعونة الغذائية التي يمكن التعديل عليها. أن المضاربة تعتبر في الأساس نتيجة وليس سببا لأزمة الأسعار، وعليه فإن التنظيم المفرط وسياسة الأسواق ستكونان بمثابة استجابات غير ملائمة. وعلى كل، فإن الرقابة والتدابير التنظيمية مثل رصد رأس المال المتوقع أو تقييد التجارة المستقبلية، ينبغيأخذها لتقليل المضاربات المفرطة في أسواق السلع الزراعية. ووفقا لظروف السوق الشديدة الحالية، فإنه من غير المنظور تراكم مخزون عالمي من الحبوب يحقق الأثر المهدى المرغوب فيه للأأسواق. وعلى الرغم من ذلك يبدو أنه يمكن وجود اتفاقيات حول التجميع المشترك للأجزاء الثابتة من المخزنات الوطنية على الصعيد الإقليمي أو العالمي. وأن مجموعة منسقة من التعهدات الاحتياطي متواضع من الحبوب تقوم البلدان الرئيسية المنتجة للحبوب (بما في ذلك إصدارات منسقة من الاحتياطي للطوارئ الإقليمية حينما ترتفع الأسعار بصورة مفرطة فوق ما تشير إليه أساسيات الأسواق)، ينبغي وضعها على الصعيدين العالمي أو الإقليمي. وينبغي لشبكة عالمية للاستخارات إبلاغ إدارة هذه الاحتياطيات الدولية المنسقة، وأن تجميع المخزونات العامة العالمية أو الإقليمية، مع تكميلها

بمرفق لتمويل الاستيراد، سيسمح للبلدان التي تعاني من أوجه عجز أكبر في الغذاء في منطقة بعينها، أن تكتسب إمكانيات الحصول على الإمدادات الغذائية بأسعار معقولة وثابتة في أوقات الأزمات. كما أنها ستساعد أيضاً في احتواء توقعات المضاربات التي تزيد من ارتفاع الأسعار خلال صعودها لكن مثل هذه الاحتياطيات تتضمن على تكاليف، تبعاً لحجمها الذي يحتاج إلى المقارنة بدقة مع الفوائد المحتملة.

6- الاستثمار في الحماية الاجتماعية. من الضروري اتخاذ مبادرات للحماية الاجتماعية لمعالجة المخاطر التي تواجه الفقراء، بالنظر إلى عدم قدرتهم أو انخفاضها لشراء الغذاء نتيجة لارتفاع أسعاره. تشمل التدخلات الازمة للحماية الاجتماعية الأعمال الوقائية لتخفيض حدة المخاطر على المدى القصير والأعمال الوقائية لتفادي النتائج السلبية على المدى الطويل. أن إدخال أو زيادة هذه التدخلات عملية. معقدة لارتباطها بالتكلفة العالية واعتمادها على القدرة والمعرفة. وفي صلب هذه الأعمال الحماية - برامج التحويل النقدي ونظم المعاش وبرامج العمالة. وتوجد مثل هذه البرامج في كثير من البلدان منخفضة الدخل وينبغي زيتها. وحيثما لا توجد مثل هذه البرامج، ينبغي إدخال برامج التحويل النقدي على المدى القصير. وإذا كانت الأسواق تعمل بصورة سيئة أو أنها لا توجد، فإن تقديم الأغذية أفضل من تقديم المساعدة النقدية. ومن المستصوب أن تكون هناك مساعدات تمويلية مصغرة تشمل تقديم القروض والوفورات لتمكين الفقراء من تفادي اتخاذ إجراءات جذرية مثل بيع ممتلكاتهم الإنتاجية بأسعار منخفضة جداً، مما يعود بالضرر عليهم وعلى مستقبل دخولهم المستقبلية. وينبغي للشبكات

العالمية لمؤسسات التمويل أن تنظر في إمكانية مواجهة أزمة الأسعار من خلال التيسير مؤقتاً لشروط سداد القروض، لأن الفقراء يحتاجون للحصول على ائتمان استهلاك الغذاء وعلى تخفيض عبء الديون، وينبغي تعزيز برامج الصحة الوقائية والتغذية الموجهة للفئات الأكثر ضعفاً من السكان وزيادتها لضمان تغطيتها الشاملة للسكان (مثل الأمهات، والأطفال والمصابين بمرض الإيدز). ومثل هذا الإجراء ضروري لمنع سوء التغذية ونتائجها الطويلة المدى على الصحة مدى الحياة وعلى الإنتاجية الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، تستطيع برامج التغذية المدرسية أن تلعب دوراً هاماً في زيادة انخراط التلاميذ في المدارس والإبقاء عليهم في المدارس وتعزيز إنجازاتهم الأكademية. وينبغي تنسيق كل هذه التدخلات مع الإجراءات الطارئة المذكورة آنفاً (الإجراء لا) يجب اتخاذ كثير من هذه الإجراءات على الصعيد الوطني. غير أن كثيراً من البلدان تفتقر إلى الموارد لتنفيذها. وعلى المانحين زيادة دعمهم لمثل هذه البرامج بالتزامن مع إعادة النظر في المصروفات العامة. وهذه الخطوات يمكنها أن تمنع حدوث نتائج سلبية على المدى الطويل من سوء التغذية للطفلة وحماية ممتلكات الفقراء من التبذيد والإبقاء على التلاميذ في المدارس.

7- زيادة الاستثمارات للنمو الزراعي المستدام. لتحويل الأزمة إلى فرصة للمزارعين ولبناء مقاومة لأية أزمة غذائية في المستقبل ينبغي زيادة الاستثمارات على المدى الطويل لدعم النمو الزراعي المستدام. وهناك حاجة ماسة لمثل هذه الاستثمارات، بصفة خاصة نظراً لعوامل الضغط الناشئة عن التغيرات المناخية على الزراعة والتي تهدد باستمرار وتكرار الأزمة الراهنة. إن الاستثمارات من

أجل النمو الزراعي المستدام تشمل التوسع في الإنفاق العام للبني التحتية الريفية والخدمات والبحوث الزراعية والعلم والتكنولوجيا. وينبغي إدخال آليات مبتكرة لضمان المحاصيل وتجربتها على نطاق واسع. أن تكنولوجيا المعلومات وتحسين بيانات الطقس والنتائج العالية المتوقعة لضمان المحاصيل يجعل الآليات المبتكرة في هذا المجال أكثر جدوًى من أي وقت آخر. وعلى البلدان المتقدمة النمو تسهيل تقاسم خبراتها في الابتكارات الزراعية والبحوث المؤدية إلى تعزيز الإنتاجية وتغيير نمو الزراعة في المساحات الصغيرة. ويجب على القادة الأفريقيين تنفيذ التزاماتهم نحو إعلان مابوتوا بتخصيص 10% على الأقل من ميزانياتهم للزراعة في أسرع وقت ممكن بغية تحقيق نمو زراعي تمس الحاجة إليه لتخفيض مستويات الفقر والجوع. إن الإمدادات التي تمس الحاجة إليها ليست فقط في توسيع الإنتاج على مستوى المزرعة ولكن يجب أن تشمل سلسلة القيمة الغذائية برمتها وأن يلعب القطاع الخاص في صناعات تحويل الأغذية والاتجار فيها دوراً رئيسياً. وهذه الاستثمارات ذات مردود عالٍ ليس فقط من حيث النمو الزراعي ولكن، أيضاً من حيث تخفيض نسبة الفقر في كل من المناطق الريفية والحضرية من خلال زيادة الإنتاج والعمالة وانخفاض أسعار الأغذية.

8- استكمال جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية. أن استكمال جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية أكثر أهمية في أوقات ارتفاع أسعار الأغذية بغية تعزيز التجارة القائمة على القانون. أن نقص إمدادات الأغذية في العالم ونطْلُب الأسعار إقليمياً وقطرياً يستدعيان وجود بدائل أكثر للتجارة وليس أقل. وينبغي أن يكون من الأسهل للبلدان أن تتفق على تخفيض الرسوم الجمركية الزراعية عندما تكون أسعار

السوق عالية خاصة بالنسبة للسلع الحساسة. وعندما تكون أسعار الأغذية مرتفعة على مستوى العالم، فليس هناك حاجة إلى تقديم دعم محلي للمزارعين أو دعم صادرات المزارعين في البلدان المتقدمة النمو. وقد أزال الاتحاد الأوروبي رسومه الجمركية على الحبوب ولكنه لم يخفض الرسوم عموماً، الأمر الذي يعني أنه لا يوجد يقين بشأن هذه المستويات على المدى الطويل وبالمثل يتمسك مزارعو الولايات المتحدة الأمريكية بسياسات القروض المنخفضة الفائدة وبرامج المدفوعات ضد التقلبات الدورية بالرغم من توقع استفادتهم بشكل محدود في السنوات القادمة. ويريد واضعو السياسات في البلدان متقدمة النمو المحافظة على خياراتهم مفتوحة في حالة انخفاض الأسعار. بيد أنه ينبغي النظر إلى وضع الأغذية الراهن كفرصة لإجراء تغييرات رئيسية في المفاوضات الزراعية المتصلة بعرض الوصول إلى الأسواق، والدعم المحلي ودعم الصادرات. فإذا تحققت هذه الفرص فقد تؤدي إلى تجارة أكثر عدلاً وأكثر افتتاحاً واستخداماً أكثر كفاءة للموارد ورفاه أكثر للناس في البلدان النامية. كما سيكون لها آثار في استقرار الأسعار الزراعية وتساعد في منع حدوث أزمات مستقبلية.

#### رابعاً- أداء الزراعة الأفريقية في الآونة الأخيرة:

##### أ ) البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية - برنامج جماعي للنمو

###### الزراعي وتخفيف نسبة الفقر والأمن الغذائي والتغذية:

17- يوجد البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وإعلان سرت بشأن الزراعة والمياه في صداره الجهود التي تبذلها الحكومات الأفريقية بموجب مبادرة الاتحاد الأفريقي/النيباد للتعجيل بالنمو والقضاء على الفقر والجوع بين البلدان

الأفريقية. والهدف الرئيسي للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية هو مساعدة البلدان الأفريقية على الوصول إلى مرحلة متقدمة من النمو الاقتصادي من خلال تنمية تقودها الزراعة وتؤدي إلى القضاء على الجوع وتخفيض نسبة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والتمكين من توسيع نطاق الصادرات. وبرنامج الاتحاد الأفريقي فهو ينبع من الحكومات الأفريقية وتمتلكه وتقوده هذه الحكومات بصورة كاملة وعلى الرغم من نطاقه القاري، فهو جزء لا يتجزأ من الجهود الوطنية لتشجيع نمو القطاع الزراعي والتنمية الاقتصادية. فهو لا يشكل مجموعة من البرامج فوق الوطنية تنفذها البلدان منفردة، بل إنه إطار عمل مشترك يتضمن مجموعة من المبادئ الرئيسية والأهداف التي تم تحديدها ووصفها بواسطة رؤساء الدول والحكومات بغية: (1) إرشاد الاستراتيجيات القطرية وبرامج الاستثمار. (2) تعلم ومراجعة الإقران على الصعيد الإقليمي (3) تسهيل ومواءمة مجهودات التنمية، بصورة أكبر.

- 18 - أن البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية هو إطار عمل مشترك لتسريع التنمية الزراعية والنمو على المدى الطويل بين البلدان الأفريقية وهو يرتكز على المبادئ والأهداف الرئيسية التالية:

- (1) مبدأ النمو الذي تقوده الزراعة كإستراتيجية رئيسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بتخفيض نسبة الفقر.
- (2) السعي إلى تحقيق معدل نمو في المتوسط بنسبة 6% سنوياً في القطاع الزراعي على المستوى الوطني.
- (3) تخصيص نسبة 10% من الميزانيات الوطنية لقطاع الزراعة واستغلال التكامل الإقليمي والتعاون لتحقيق النمو.
- (4) مبادئ كفاءة السياسة، والحوار، والمراجعة، والخضوع للمحاسبة التي تنتقسم بها كل برامج الاتحاد الأفريقي/النيابات.

(5) مبادئ الشراكة والأخلاق بحيث تشمل المزارعين والعمل التجاري في المنتجات الزراعية ومؤسسات المجتمع المدني.

(6) مبادئ التنفيذ بتوزيع الأدوار والمسؤوليات لتنفيذ البرنامج للبلدان منفردة: وتقوم المجموعات الاقتصادية الإقليمية بدور التسيير والتسييل لسكرتارية النيباد.

## ب ) أداء النمو الاقتصادي والزراعي تحسن بدرجة كبيرة في السنوات العشر

### الأخيرة:

-19 يمكن التمييز بين ثلات فترات رئيسية في النمو الاقتصادي في أفريقيا مؤخرًا والأداء نحو تخفيض نسبة الفقر والأمن الغذائي والتغذوي: فترة أولى من التحسن الإيجابي في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لدخل الفرد ومعدل نمو في كل عقد ما بعد الاستقلال، أعقبتها فترة عشرين سنة من النمو السلبي في معدل دخل الفرد من 1974 إلى 1993 وقد توقف الانخفاض في دخل الفرد في منتصف السبعينيات. أعقبته فترة أخرى ثلاثة وهي أطول فترة (1994-2005) من النمو الإيجابي المستمر في دخل الفرد في القارة منذ أوائل السبعينيات.

-20 فضلاً عن ذلك، كانت هناك زيادة مطردة في معدل إنتاج الغذاء بالنسبة للفرد على مدى السنوات العشرة الماضية. أن عملية الانتعاش التي بدأت في أواخر السبعينيات قد تسارعت في العقد الماضي ووصلت الآن إلى معدل نمو قدره 6% في المتوسط في الناتج المحلي الإجمالي و4 إلى 5% للزراعة وعلى خلاف السنوات السابقة كان النمو في الزراعة مصحوباً بنمو قوي في مستويات الإنتاجية الشاملة في القطاع. وثمة تطور آخر هو أن انتعاش النمو الاقتصادي والزراعي ليس متوازعاً فقط بل أنه منتشر بصورة أوسع أيضاً ليشمل بلداناً أكثر وقد ارتفع عدد البلدان التي حققت معدلات مرتفعة من النمو

بصورة كبيرة في السنوات الخمس الأخيرة. والدليل على تسارع النمو واستدامته على مدى السنوات الـ 50 الماضية هو إشارة إيجابية إذا ما قورن بالعقدين والنصف السابقين. ويمكن التحدي الآن في المحافظة على هذا الزخم على المديين المتوسط والطويل وحتى التعجيل به خلال العقود القليلة القادمة.

على سبيل المقارنة تجدر الملاحظة بأن الهند شهدت خلال ثورتها الخضراء نمواً في إنتاجها الزراعي بنسبة 6% وهو نمو شبيه جداً بمعدلات النمو التي تشهدتها العديد من البلدان الأفريقية اليوم. وهناك نحو 12 بلداً سجلت معدلات نمو سنوية نسبتها 5% أو أكثر في الفترة ما بين 2003 و 2005 ، وهي نسبة قريبة جداً من هدف 6% المحدد للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية.

وبشكل عام ، فإن عدد البلدان التي بلغ أو تجاوز نموها نسبة 6% في الميدان الزراعي ازداد من 5 إلى 11 من 2003.

-21 على الرغم من التغييرات الإيجابية الأخيرة، فإن الاتجاهات الراهنة للأداء الاقتصادي والزراعي لأفريقيا، تحتاج إلى التعجيل والتوسّع لأجل تحقيق التغييرات المنشودة على مستوى كل من الفقر وسوء التغذية في الفترة الزمنية المحددة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والرسالة الأساسية تتمثل في ضرورة استدامة وتوسيع وإسراع الأداء الأخير للنمو في إفريقيا. والمطلوب من البلدان الأفريقية هو الاستفادة من الإنجازات التي تحققت خلال السنوات العشر الأخيرة واتخاذ الإجراءات اللازمة من حيث السياسات والاستثمار للإسراع بعملية النمو والتوسّع فيه.

-22 ظلت الزراعة هي القطاع الذي يتحقق من خلاله النمو الواسع والحد من الفقر. ويشير أداء نمو القطاع الزراعي خلال السنوات العشر الأخيرة ، بالفعل ، إلى أنه بإمكان العديد من البلدان الأفريقية إحداث التغييرات المطلوبة للحد من الفقر والقضاء على سوء التغذية، بشكل ملحوظ . وتشير الإسقاطات التي قام بها معهد بحوث السياسات الغذائية، في الواقع ، إلى أنه بإمكان البلدان

الأفريقية تحقيق تقدم ملحوظ في الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي على مدى السنوات 15 - 20 سنة القادمة، من خلال سياسات واستراتيجيات واستثمار تستهدف : (1) زيادة متوسط معدل المحاصيل الزراعية بنسبة 50% و (2) زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بحيث يرتفع من 56 إلى 80% بالإضافة إلى ارتفاع نسبة عدد المواشي إلى نسبة 50%.

- 23 في المستقبل المنظور وبالنسبة لمعظم البلدان الأفريقية فإن الزراعة ستظل أهم قطاع في مكافحة الفقر والحد منه وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي. وقد أكدت البحوث الكثيرة التي أجريت في ميدان النمو الاقتصادي والحد من الفقر أن الوسيلة الأنفع للحد من الفقر، على نحو مستدام، يتمثل في زيادة الإنتاجية والعائدات من الموارد التي تتوقف عليها سبل معيشة الفقراء وبالنسبة لجميع البلدان الأفريقية تقريباً، فإن هذه الموارد هي الأراضي الزراعية والعمل الريفي غير الزراعي.

#### خامسا- المبادرات الجارية التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي لمعالجة ارتفاع أسعار

##### الغذاء:

- 24 بالتعاون مع برنامج النياباد ، بادرت مفوضية الاتحاد الأفريقي من خلال برنامج شامل للتنمية الزراعية إلى إيجاد وتعزيز وتنوير تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج التي تساهم في تحول الاقتصاد الريفي عن طريق زيادة الإنتاجية وحفظ الموارد الطبيعية وحمايتها فضلاً عن تعزيز استدامة البيئة. وفي إطار البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وإعلان سرت لعام 2004 حول الزراعة والمياه وإعلان أبوجا لعام 2006 حول الأسمدة وإعلان أبوجا لعام 2006 حول الأمن الغذائي والهدف رقم 1 من الأهداف الإنمائية للألفية الرامي إلى تخفيض عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدعد

ومجاعة بالنصف بحلول 2015 ، تقوم المفوضية حاليا بتنفيذ عدد من المبادرات الرامية إلى زيادة الإنتاجية والحد من عدم الأمن الغذائي والتغذوي.

- تحدد خطة عمل المفوضية للزراعة أربعة أهداف إستراتيجية هي:

أ ) تحسين الإنتاجية والنظم الزراعية لبلوغ الأمن الغذائي وتعزيز نوعية

الأغذية وتوسيع أسواق الصادرات من المنتجات الأفريقية؛

ب) النهوض بالتدابير الكفيلة بتعزيز الزراعة المستدامة والسعى في ذات

الوقت إلى تحسين البيئة والمياه وغير ذلك من الموارد الطبيعية؛

ج ) تعزيز تنوع الاقتصاد الريفي لزيادة العمالة والدخل ؛

د ) تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية اللازمة للتنمية الريفية.

وفيما يلي عرض بعض المبادرات التي لها أثر على المشكلة الراهنة

لارتفاع أسعار المواد الغذائية:

#### **(أ ) مبادرة السوق المشتركة الأفريقية للمنتجات الزراعية:**

- تمثل التجارة الدولية في المنتجات الزراعية في إفريقيا أقل من 5% من التجارة الزراعية العالمية. ونظراً لمحدودية فرص الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية، يتذرّع على العديد من البلدان الأفريقية الحصول على الإيرادات الكافية لاقتناء مستلزمات الإنتاج الزراعي لزيادة الإنتاجية الزراعية. ومن أجل تعزيز فرص الوصول للمنتجات الزراعية والغذائية الأفريقية إلى الأسواق الإقليمية والدولية؛ فإن المفوضية تسعى حاليا ، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة إلى المبادرة بإنشاء سوق إفريقيا مشتركة للمنتجات الغذائية تعمل كحافز لزيادة الإنتاجية الزراعية وضمان الأمن الغذائي والحد من الفقر. وتستند رؤية المبادرة هذه إلى الدعامتين 2 و 3 من إطار البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، فضلا عن شتي إعلانات وقرارات

رؤساء الدول والحكومات، لا سيما خطة عمل لاجوس ومعاهدة أبوجا والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والمعاهدة المؤسسة للجامعة الاقتصادية الأفريقية. وتستهدف هذه الرؤية تقييم وضع العرض والطلب للسلع الغذائية في إفريقيا ومعالجة مسائل الحواجز التي تعوق تكامل السوق وتحديد التغيرات السياسية والقانونية التي يتعين على الدول الأعضاء إحداثها وتنفيذها والتعرف على استراتيجيات معايدة الحكومات على تقييم ومواءمة أطراها التشريعية والتزاماتها القانونية والتعرف على الخيارات المتاحة لدعم ومواءمة النظم التجارية في سياق المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة.

**(ب) مبادرة عموم إفريقيا بشأن سياسة الأرض:**

-27 يمثل أحد العوامل التي أسهمت في ضعف أداء الزراعة الأفريقية وما ينتج عنه من الارتفاع الكبير لأسعار معظم السلع الغذائية في ضعف فرص الوصول إلى الموارد الإنتاجية، بالأخص بالنسبة لصغار المزارعين والمتوسطين. والمنتجون الزراعيون الصغار والمتوسطين في إفريقيا ليست لهم الإمكانيات الكافية للاستفادة من الموارد الإنتاجية، من قبيل الأرض. وعلى سبيل المثال، نجد أن النساء ينتجن أغلب الأغذية في إفريقيا ومع ذلك ، فإن فرص استفادتهن من الأراضي المنتجة غير متكافئة. والاستفادة من الأراضي المنتجة باعتبارها أحد المدخلات الرئيسية في الإنتاج الزراعي، تعد أمراً أساسياً لزيادة الإنتاجية الزراعية. ومن ثم، فإن معالجة المسائل المرتبطة بالأرض أمر حاسم لزيادة الإنتاج الزراعي في إفريقيا.

-28 إن أحسن نقطة يجب البدء بها لضمان تكافؤ فرص الوصول إلى الأرض، لا سيما بالنسبة للمزارعين الصغار والمتوسطين، تكمن في مبادرة الحكومات الوطنية بوضع سياسات أرض ملائمة. لمساعدة الحكومات الأفريقية على صياغة وتنفيذ سياسات أرض سليمة ، فإن المفوضية بصدّد التعاون مع لجنة

الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لوضع الإطار والخطوط التوجيهية لسياسة الأرض في أفريقيا دعماً للجهود المبذولة على الأصعدة الوطنية الإقليمية والدولية لصياغة وتنفيذ سياسات سليمة في مجال الأمن تعزز حقوق الملكية وتيسّر الاستثمارات وتケف الوصول الآمن للأرض من قبل فقراء الأرياف الحضر كأساس لضمان توفير وسائل الرزق وتحسين الأمن الغذائي.

#### **ج ) إطار الأمن الغذائي الأفريقي والمبادرة الأفريقية في مجال التغذية:**

29- تركز الدعامة الثالثة للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية على انعدام الأمن الغذائي المزمن والضعفاء من السكان المتأثرين جراء شتي الأزمات والحالات الطارئة. وتضم الدعامة العناصر الأساسية لرؤية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية لضمان تنامي الإناتجية الزراعية وحسن تكامل الأسواق وتوسيع القدرة الشرائية للفئات المستضعفة للقضاء على المجموعة وسوء التغذية والفقر. لتفعيل الدعامة الثالثة لهذا البرنامج، قام الاتحاد الأفريقي وبرنامج النباد ، بالتعاون مع المركز الأفريقي للأمن الغذائي التابع لجامعة كوازوولو – ناتال واللجنة الدولية المشتركة لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ، بوضع إطار للأمن الغذائي في إفريقيا لترشيد ومساعدة أصحاب المصلحة في إفريقيا على الوفاء في آن واحد بأهداف الدعامة الثالثة للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية والبرنامج الأوسع للتنمية الزراعية في إفريقيا. ويعالج الإطار ثلاثة تحديات هامة للأمن الغذائي وهي عدم كفاية عرض المنتجات الغذائية ، وانتشار واستمرار المجموعة وسوء التغذية وعدم كفاية القدرة على إدارة الأزمات الغذائية. ويستهدف الإطار توفير المبادئ والإجراءات الموصى بها والتنسيق والمراجعة المتبادلة بين الأقران والأدوات اللازمة للتوجيه

السياسات الإقليمية والوطنية، وكذلك توفير الاستراتيجيات والاستثمارات ومساهمات الشركاء وجهود الدعوة الضرورية للتغلب على هذه التحديات.

-30 إلى جانب إطار الأمن الغذائي الأفريقي، هناك المبادرة الأفريقية للتغذية التي ترمي إلى معالجة الطابع المتعدد القطاعات للتغذية. فهي تهدف إلى حفز عملية تخطيط الاستثمار وتيسير بناء القدرات وتعينة الموارد لتخفيض عبء سوء التغذية. ومن خلال النهج المسمى "عدسة التغذية" توفر المبادرة أداة صالحة لدمج وجهات النظر حول مسائل التغذية والخبرة في عملية تخطيط الاستثمار الرئيسية وقد تم وضع المبادرة الأفريقية في مجال التغذية باعتبارها المرجع الأساسي والرئيسي لترشيد مختلف الجهات الفاعلة في القطاع وحشد الطاقات للتصميم الفعلى للمشاريع والبرامج وبلغ النتائج الملمسة ذات الأثر. ومن المتوقع أن يتم الاستخدام الكامل للمبادرة الأفريقية في مجال التغذية على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية وعلى المستوى القطري عندما يواجه القائمون على تنفيذ برامج الأمن الغذائي والتغذية الخيار بين أولويات الأمن الغذائي والتغذية.

#### د) تحسين البنية التحتية والقدرات المرتبطة بالتجارة لتيسير الوصول إلى الأسواق:

-31 تستهدف الدعامة الثانية من البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية الإسراع بنمو القطاع الزراعي عن طريق الارتقاء بقدرات أصحاب المشاريع الخاصين ، بمن فيهم المزارعون التجاريون وصغار المزارعين للوفاء بالمتطلبات النوعية واللوجستية المتزايدة التعقيد للأسواق المحلية والإقليمية والدولية مع التركيز على سلسلات القيم ذات القدرة العالية لتحصيل نمو دخل واسع القاعدة وخلق الثروة في المناطق الريفية وبقية الاقتصاد. وتركز الدعامة على الإجراءات المطلوبة على صعيد التنظيمات والسياسات وتنمية البنية التحتية

وبناء القدرات والنهوض بالشراكات والتحالفات التي من شأنها تيسير تنمية سلسلات القيمة الزراعية على نحو موات لصغار المزارعين لحفز النمو الذي يحدّ من الفقر في جميع البلدان الأفريقية. وسعياً لمعالجة مسائل نفاذ المنتجات الزراعية والغذائية الأفريقية إلى الأسواق ، يعكف الاتحاد الأفريقي وبرنامج النبياد، بالتعاون مع مؤتمر وزراء الزراعة لغرب ووسط إفريقيا على استخدام إطار لتحسين البنية التحتية والقدرات المرتبطة بالتجارة لتيسير الوصول إلى الأسواق. ويركز هذا الإطار على الجهود اللازم بذلها لتوسيع قاعدة العرض والاستجابة لفرص الطلب وتنمية سلسلات القيمة لزيادة القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.

#### سادسا- المبادرات المحددة الأخيرة لمعالجة ارتفاع أسعار الغذاء حول ارتفاع

##### أسعار الغذاء:

#### أ- حلقة العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والنبياد حول ارتفاع

##### أسعار الغذاء:

32- استجابة للأزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، بالأخص في ضوء المظاهرات وأعمال الشغب التي اجتاحت بعض البلدان الأفريقية، عقد الاتحاد الأفريقي/برنامج النبياد حلقة تدريبية دامت لأربعة أيام حضرها 18 بلداً إفريقياً، في الفترة من 20 إلى 23 مايو 2008 بهدف التعرف على القيود الناتجة عن أسعار الغذاء واقتراح حلول عملية للأزمة. وشارك في الحلقة ممثلو أكثر من 30 شريكاً في التنمية والمنظمات غير الحكومية ورابطات المزارعين ومؤسسات البحث والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. وبلغ العدد الإجمالي للحاضرين في الحلقة 160 شخصاً. وكانت الحلقة بمثابة معلم هام على طريق بناء استجابة إفريقية متسقة في المجال

الزراعي والأمن الغذائي، لارتفاع أسعار المواد الغذائية ضمن إطار ومبادئ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية .

-33- أقرت الحلقة التدريبية بما لارتفاع أسعار الغذاء من الآثار البالغة في أفريقيا، لا سيما في البلدان التي هي مستوردة صافية للمواد الغذائية التي ستضطر بسبب ارتفاع أسعار الغذاء إلى تحويل الموارد الوطنية الشحيدة من الأنشطة الإنمائية لتلبية الاحتياجات الملحة من إيرادات الأغذية مساهمة بذلك في تعقيد عملية مكافحة المجاعة. غير أن الحلقة التدريبية أقرت أيضاً بأن الأزمة أتاحت فرصة لبناء تحالف الاستجابات عبر القارة الأفريقية وكانت بمثابة وسيلة لتحقيق النهضة الزراعية الأفريقية التي تزيد من دخل صغار المزارعين وتعزيز وسائل الرزق والتغذية وبالتالي الأمن الغذائي لأفريقيا.

-34- قدمت الحلقة التدريبية التوصيات التالية:

(1) شجع الاتحاد الأفريقي/النبياد الدول الأعضاء على الوفاء بالتزامها الوارد في إعلان مابوتوا الداعي إلى تخصيص ما لا يقل عن 10% من ميزانياتها الوطنية للتنمية الزراعية والريفية ودعا الشركاء في التنمية إلى الوفاء بتعهدهم والتزاماتهم لدعم تنمية القطاع الزراعي.

(2) أوضحت البلدان المشاركة أنها بادرت بالفعل، بمعالجة الأزمة عن طريق استخدام مواردها الوطنية. ويسلم المشاركون بالمساعدة التي قدمها الشركاء في التنمية ويدعونهم إلى زيادة مساعدتهم المالية والفنية الملحة واستدامتها لمعالجة الأزمة الراهنة والتعامل مع البرنامج الإنمائي على المدى البعيد في إطار البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية.

(3) يدعوا المشاركون القطاع الخاص (التجار والناقلون وتجار مستلزمات الإنتاج ومؤسسات التمويل، الخ...)، ومنظمات المزارعين والمنظمات

غير الحكومية والشركاء في التنمية ومؤسسات البحث الوطنية والإقليمية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى الاضطلاع بدور بارز في نمو وتنمية القطاع الزراعي الأفريقي.

(4) يقر المشاركون في الحلقة بالحاجة إلى مضاعفة قدرات الاتحاد الأفريقي/النبياد من الموارد البشرية والمالية لمتابعة نتائج الحلقة التدريبية وتيسير عملية تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية ودعم الدول الأعضاء في سعيها للاستجابة للصدمة البالغة الأثر الناجمة عن ارتفاع أسعار الغذاء.

(5) أوصت البلدان المشاركة بعرض توصيات هذه الحلقة على المنتديات والمجتمعات الرئيسية القادمة، مثل مؤتمر طوكيو الدولي الرابع حول تنمية أفريقيا وقمة الفاو الرفيعة المستوى حول الأمن الغذائي ومؤتمرات إقليم أفريقيا الخامس والعشرين لمنظمة الفاو وقمة الاتحاد الأفريقي وقمة الثمانى.

(6) دعا المشاركون الدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات فورية لتنفيذ الأولويات التالية مع السعي لالتماس المزيد من المساعدة المالية والفنية من الشركاء في التنمية.

**(أ) تشمل الاستجابات الفورية/على المدى القريب ما يلي:**

- تقديم مساعدة فورية للفئات المستضعفة من خلال اتخاذ تدابير مساعدة غذائية وشبكات الأمان المستهدفة بما في ذلك تقديم المساعدة النقدية/أو نقل الأغذية ودعم التغذية،
- تكثيف الإنتاج الزراعي، عن طريق استعمال إعانت مستهدفة لمستلزمات الإنتاج بالأخص الأسمدة والبذور المحسنة، وزيادة فرص الحصول على المياه ووسائل الري الصغير للإنتاج الزراعي،

- دعم البنية التحتية للأسوق،
- وتحسين الإدارة لفترة ما بعد الحصاد والتقليل من الخسائر عند تخزينها.

**(ب) تشمل الاستجابات على الأ Medina المتوسط والبعد ما يلي:**

- تنمية هيكل إقليمية لدعم التنمية الزراعية والريفية،
- الانضمام إلى الاتفاقيات الإقليمية حول السياسات التجارية الإقليمية،
- تنمية مشاريع الري وتقنيات استجامن الماء،
- تعزيز ممارسات إدارة الأرض المستدامة، بما فيها إدارة وحفظ التربة والمياه،
- تنمية القدرة في مجال التمويل الصغير وفرص الوصول إليه،
- تحسين الإدارة الزراعية وإدارة ما يرتبط بها من مخاطر،
- تعزيز تدابير شبكات الأمان المنتجة لفائدة صغار المزارعين والمستضعفين منهم،
- تعزيز الإرشاد والبحوث الزراعية وتطويرها،
- تحسين الإدارة لفترة ما بعد الحصاد والتقليل من الخسائر عند تخزينها،
- تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية للبلدان ضماناً للتنمية الزراعية .

(7) حدد المشاركون الخيارات الموضوعية ذات الأولوية التالية ودعوا جميع أصحاب المصلحة إلى تبنيها لضمان النهضة الزراعية الأفريقية:

- (أ) تحسين إدارة المخاطر وتحليل أوجه الضعف،
- (ب) زيادة عرض السلع السهلة المنال، عن طريق مضاعفة الإنتاج وتحسين الروابط بين الأسواق،
- (ج) تحسين فرص الاستفادة من الأغذية ومضاعفة الفرص الاقتصادية لفائدة الفئات المستضعفة،
- (د) تحسين نوعية الحميات عن طريق تنويع الأغذية فيما بين الفئات المستهدفة.

**(8) إجراءات المتابعة:**

**(أ) من قبل البلدان الأعضاء**

ستقوم البلدان على الفور بعد اجتماع أولى لتحديد مواعيد التشاور مع أصحاب المصلحة واستكمال خطة الاستجابة على الأمدین القريب والبعيد:

- إعداد خطة عمل على المدى القصير لمعالجة الاستجابات على المدى القصير.
- صياغة جدول على المدى البعيد للعملية الأوسع للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية باعتبارها خارطة الطريق القطرية.
- التعجيل باستحداث عملية التشاور مع أصحاب المصلحة وحشد الموارد.

**(ب) من قبل المجموعات الاقتصادية الإقليمية**

ستقوم المجموعات الاقتصادية الإقليمية بإجراءات إستباقية فيما يتعلق بمساعدة البلدان في إعداد الاستجابة على المدى القصير

ومساعدتها، على المدى البعيد، في عمليات البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية:

- تحديث قائمة البعثات المشتركة لتغطية البلدان المشاركة في الحلقة التدريبية،
- وضع خطة للإسراع بتنفيذ المائدة المستديرة للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وتحديد ما تحتاج إليه من المساعدة الفنية، و
- إعداد خطة عمل على المدى القصير تتناول الاستجابة على المدى القصير.

### ج ) من قبل الاتحاد الأفريقي/برنامج النياباد

بقيادة أمانة الاتحاد الأفريقي/برنامج النياباد وبدعم من منظمة الأغذية الزراعية وبرنامج الغذاء العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي والمؤسسات الرئيسية الرائدة والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ستقوم فرقه عمل بالتنسيق النشط والمناسب زمنيا للقرارات الصادرة عن الحلقة التدريبية. وستشمل أعمال فرق العمل ما يلي:

- تيسير تنسيق الدعم الذي يقدمه الشركاء في التنمية لأنشطة البرمجة على المستوى القطري المتعلقة بكل من الاستجابة الفورية والاستجابة على المدى البعيد لأزمة أسعار المواد الغذائية،
- إدارة تدفقات المعلومات التي تم جمعها ونشرها ومتابعة التقدم المحرز في تنفيذ القرارات الصادرة عن الحلقة

التدريبية لرفع التقارير عنها إلى المجتمعات الإقليمية والعالمية الرئيسية خلال الأشهر القليلة القادمة،

- دعم الحوار مع الشركاء في التنمية على المستوى الوطني حول الاستجابات للأزمة وضمان إطلاع الممثلين المحليين للشركاء في التنمية، بما فيه الكفاية، على قرارات الحلقة التدريبية والتزامات الحكومات والشركاء في التنمية،
- المساعدة على صياغة طلبات إعادة برمجة الموارد المخصصة للعمليات الجارية والمساعدة على إعداد مقتراحات بشأن الموارد الجديدة، حيث لا تجرى أية عمليات،
- اتخاذ خطوات ملموسة مع أصحاب المصلحة والشركاء الرئيسيين في التنمية بشأن التدابير الازمة لصياغة برامج محددة على القريب والمتوسط والبعيد للاستجابة للأزمة أسعار الغذاء وفقا لأهداف الداعمة الثالثة والعملية الأشمل للمائدة المستديرة للبرنامج الأفريقي للتنمية الزراعية، بما في ذلك إنشاء فريق محلى ووضع ترتيبات الدعم الفني والاتفاق على جدول زمني لاستكمال تحديد وتنظيم المائدة المستديرة،
- تيسير مشاركة المجموعات الاقتصادية الإقليمية في توفير الدعم السياسي ومشاركة المؤسسات الرئيسية الرائدة في تقديم الخدمات الفنية الاستشارية الازمة لتصميم الأنشطة،

- مراجعة الجداول الزمنية المؤقتة لبعثات البرمجة المشتركة استجابة لأزمة أسعار الغذاء،
- ومساعدة البلدان على الربط بين البرامج القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل،

35- تم إيفاد بعثات مشتركة لاتحاد الأفريقي/النيباد ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي إلى موزambique لتنفيذ توصيات الحلقة التدريبية بينما تم التخطيط لبعثات أخرى إلى البلدان التالية، في يونيو ويوليو: سيراليون، السنغال، ملاوي، مالي، موريتانيا، أوغندا، وزامبيا. وستتبعها بلدان أخرى بعد فترة وجيزة.

#### ب ) المؤتمر الرفيع المستوى حول الأمن الغذائي العالمي: تحديات

##### تغير المناخ والطاقة الإحيائية

36- انعقد المؤتمر الرفيع المستوى حول الأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والطاقة الإحيائية، في المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، في روما، إيطاليا، في الفترة من 3 إلى 5 يونيو 2008. من مجموع 180 بلداً مشاركاً تم تمثيل 43 بلداً على مستوى رؤساء الدول وتمثيل البقية على مستوى نائب رئيس دولة ورئيس حكومة ونائب رئيس حكومة وولي عهد، وزراء وسفراء وتمثيل آخر لكتاب الموظفين الحكوميين.

37- تمثلت أحد التطورات الرئيسية للمؤتمر في قيام مختلف المؤسسات بتجديد جهودها والتزامها بتقديم المساعدة المالية لمكافحة المجاعة وتعزيز التنمية الزراعية. وستستفيد من هذه الأموال البلدان التي تعاني بشدة من أزمة الغذاء العالمية الراهنة حيث ستسمح لها بإنتاج قدر كافٍ من الأغذية لأنفسها خلال سنوات الزرع القادمة وتساعدها على تحقيق الأمن الغذائي

المتوافق، من خلال الاستثمار في الزراعة والبحوث. وقد التزمت المؤسسات المبنية أدناه بتقديم مساعدة مالية، على النحو التالي:

- بنك التنمية الأفريقي: 1 بليون دولار أمريكي،
- فرنسا: 5ر1 دولار أمريكي (على مدى خمس سنوات)،
- اليابان: 150 مليون دولار،
- البنك الإسلامي للتنمية: 5ر1 بليون دولار (على مدى 5 سنوات)،
- الكويت: 100 مليون دولار،
- هولندا: 75 مليون دولار،
- نيوزيلندا: 5ر7 مليون دولار
- إسبانيا: 773 مليون دولار،
- المملكة المتحدة: 590 مليون دولار
- صندوق CERF التابع للأمم المتحدة: 100 مليون دولار،
- البنك الدولي: 2ر1 بليون دولار،

يرفق الإعلان الصادر عن المؤتمر الرفيع المستوى حول الأمن

ال الغذائي بهذا التقرير كالملحق 1.

الوصيات: سابعا -

**AFRICAN UNION UNION AFRICAINE**

**African Union Common Repository**

**<http://archives.au.int>**

---

Organs

Assembly Collection

---

2008-07-01

# High Food Prices: Accelerating Investments to Respond to Food and Nutrition Insecurity

African Union

DCMP

---

<https://archives.au.int/handle/123456789/8834>

*Downloaded from African Union Common Repository*